مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية
اسم الكاتب: د. عدنان خضور، كارول الصايغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4340
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 00:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

دراسة تحليلية للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية

الدكتور عدنان خضور*
كارول الصايغ **

(تاريخ الإيداع 15 / 9 / 2011. قُبِل للنشر في 8 / 1 / 2012)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه قطاع الصناعة السورية، حيت تتمثل التحديات الداخلية، بالتحديات التي تصدر عن المجتمع السوري نفسه والاقتصاد السوري نفسه، وهي: انخفاض دور النفط كمصدر أساسي لتوفير القطع الأجنبي، والزيادة السكانية، إضافةً إلى التحدي التكنولوجي.

أما بالنسبة للتحديات الخارجية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية فهي تحديات تفرض عليه باعتباره جزءاً من الاقتصاد السوري للعمل بشكل مكثف باتجاه زيادة قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. وتتمثل هذه التحديات بالعولمة وفرض الاندماج بالاقتصاد العالمي، وتحدي الشراكة السورية الأوربية، وتحدي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية عالمياً، إضافةً إلى التحدي الأمني.

وتؤثر هذه التحديات بشكل كبير على القطاع الصناعي في سورية وفي قدرته على أداء دوره في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي السوري، التحديات الداخلية والخارجية، العولمة، القدرة التنافسية، الزيادة السكانية، الشراكة السورية الأوربية، التحدي التكنولوجي، التحدي الأمني.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد الثانية بطرطوس– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

An Analytic Study of The Internal and The External Challenges That Face The Syrian Industrial Sector

Dr. Adnan khadour [*]
Carol Alsayegh [**]

(Received 15 / 9 / 2011. Accepted 8 / 1 / 2012)

□ ABSTRACT □

This research aims to analyze the internal and external challenges facing The Syrian Industrial Sector. Internal challenges are those originated by both the Syrian society and the Syrian economy, and these challenges are: the decline in the role of oil as the primary source for the provision of foreign exchange, population growth, and in addition to the technological challenge .

The external challenges are imposed on the Syrian industrial sector as it is a part of the Syrian economy, in order to work intensively to increase its competitiveness in domestic and global markets.

These challenges emerge due to globalization, integration into the global economy, the challenge of the Syrian European partnership, the challenge of increasing the competitiveness of the Syrian industrial products globally, along with the security challenge.

These challenges influence the industrial sector in Syria on a large scale and weaken its ability to fulfill its role in the development process.

Key Words: The Syrian Industrial Sector, Internal and External Challenges, Globalization, Competitiveness, Population Increase, Syrian-European partnership, Technological challenge, Security challenge.

[*] **Associate Professor, Department of Economics and Planning, The second Faculty of Economics in Tartous, University Of Tishreen , Lattakia, Syria.**
[**] **postgraduate Student, Department of Economics and Planning, The second Faculty of Economics, University of Tishreen , Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تواجه سوريا مهمة تاريخية محددة بتطوير الاقتصاد والمجتمع وتنميتهما، وترتبط بهذه المهمة جملتان من التحديات: أولهما الداخلية التي تصدر عن المجتمع السوري نفسه والاقتصاد السوري نفسه وتتصل بمتطلبات تطويرهما وتنميتهما، وثانيها التحديات الخارجية التي تفرض على الاقتصاد السوري العمل المكثف والسريع لزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. وباعتبار أن القطاع الصناعي في سورية يعد من أهم القطاعات الاقتصادية، كما أنه يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني وموجهاً للحياة الاقتصادية ومؤشراً هاماً لتطورها، فهو يتأثر بهذه التحديات وتتأثر قدرته على القيام بدوره بشكل فعال لذلك لابد من تحليل هذه التحديات وتحديد آثارها.

أهمية البحث وأهدافه:

يحتل القطاع الصناعي في اقتصادنا الوطني أهمية كبيرة، وتتبع هذه الأهمية من كونه الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة. فهو الذي يمكننا من استثمار ثرواتنا الطبيعية وتحويلها إلى سلع وخدمات تلبي احتياجات ورغبات جميع أفراد مجتمعنا.

وانطلاقاً من أهمية دوره وخطورة المرحلة الاقتصادية والسياسية التي تواجه قطرنا والتي لم تعد تحتمل الخطأ أو التقصير ولا تسمح بالتعثر أو التخبط، فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه القطاع الصناعي في سورية والتي تؤثر بشكل كبير على دوره في تحقيق التنمية.

مشكلة البحث:

يواجه القطاع الصناعي في سورية جملة من التحديات الداخلية التي تتمثل بانخفاض دور النفط كمصدر أساسي لتوفير القطع الأجنبي والزيادة السكانية والتحدي التكنولوجي، كما أنه يواجه جملة من التحديات الخارجية والتي تتمثل بالعولمة وفرض الاندماج بالاقتصاد العالمي، وتحدي الشراكة السورية الأوربية وتحدي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية دولياً، إضافةً إلى التحدي الأمني وهذه التحديات بنوعيها لها تأثير كبير على القطاع الصناعي السوري.

فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يلي:

- انخفاض دور النفط كمصدر أساسي لتوفير القطع الأجنبي يشكل تحدياً للقطاع الصناعي السوري.
- الزيادة السكانية تعتبر تحدياً كبيراً يواجه القطاع الصناعي السوري من حيث قدرته على خلق فرص عمل.
- التكنولوجيا تشكل تحدي كبير للقطاع الصناعي السوري من حيث إنتاجه لسلع تنافسية في الأسواق العالمية.
- العولمة بما تعنيه من فرض الاندماج بالاقتصاد العالمي تشكل تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي السوري.
- تشكل الشراكة السورية الأوربية تحدياً هاماً للقطاع الصناعي في سورية.
- إن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية تعتبر تحدياً هاماً يواجه القطاع الصناعي السوري.
- التحدي الأمني يشكل تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي السوري.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع المعلومات وتحليلها حيث تم الاعتماد على أرقام المجموعة الإحصائية في سورية، والتقارير الاقتصادية العربية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: تحليل التحديات الداخلية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية:

1. انخفاض دور النفط كمصدر أساسي لتوفير القطع الأجنبي:

يلعب قطاع النفط دوراً محورياً في الاقتصاد السوري، وقد نما دور هذا القطاع بشكل جوهري منذ العقد المنصرم، حيث ساهمت الاكتشافات النفطية لشركات عقود الخدمة منذ عام 1984 بتلبية الطلب الداخلي على المشتقات وتحقيق عوائد تصدير بالغة الأهمية خاصة في تمويل الاستثمارات العامة. إلا أن هذا الدور الحيوي يكتنفه الآن العديد من المخاطر على مستوى الموارد النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصةً مع هبوط إنتاج النفط الخام، فما هو مستجد حالياً هو تناقص موارد النفط بسبب تراجع الإنتاج على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية. حيث تراجع الإنتاج من نحو 600 ألف برميل في تسعينات القرن الماضي إلى نحو 350 ألف برميل عام 2008، أي أن الإنتاج انخفض إلى النصف وبالتالي انخفضت الإيرادات، كما أن زيادة استهلاك المشتقات النفطية التي ارتفع سعرها أيضاً زاد من عجز الميزان المالي النفطي**[1]**،ووفقاً لتوقعات بعثة صندوق النقد الدولية، يمكن أن يصل صافي فاتورة استيراد النفط إلى 6 مليار دولار أي (حوالي 7–8% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2016 **[2]**،وإذا كانت أسعار النفط المرتفعة عالمياً تساهم في زيادة موارد الدولة من تصدير النفط الخام على الرغم من انخفاض مستويات الإنتاج، فإنها تزيد من نزيف موارد القطع الأجنبي تلبية لاحتياجات استيراد المشتقات النفطية خصوصاً مادة المازوت والمنتجات البتروكيماوية للقطاعين العام والخاص، وخاصةً أن معدل الطلب على المشتقات يفوق معدلي النمو الاقتصادي والسكاني الحاليين**[3]**. إن إيرادات النفط الحكومية هي دالة لمبيعات النفط المحلية والدولية وأسعارها، وحتى عام 1999 كانت أسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية أعلى في المتوسط من الأسعار الدولية ومن ثم كانت الإيرادات الصافية التي تحققها الحكومة مساوية للإيرادات التي كان يمكن أن تتحقق لها في حالة بيع الإنتاج بالأسعار الدولية مضافاً إليها الضرائب الصافية.واعتباراً من عام 2000 ونتيجة لطفرة أسعار النفط الدولية التي لم تنتقل آثارها الكاملة إلى الأسعار المحلية تزايد الدعم على الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية. وقدر الدعم الصافي بحوالي 3.7% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2004.بافتراض ثبات الأسعار المحلية بالقيم الحقيقية وثبات سعر الصرف الحقيقي واستناداً إلى الافتراضات الواردة في تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي" تشير توقعات خبراء الصندوق إلى انخفاض الدعم على أسعار النفط من المستوى المتوقع البالغ 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2005 إلى 1.75% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 وإلى أقل من 0.5% في 2015 بسبب تقلص الفارق بين الأسعار الدولية والمحلية نتيجة للانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية في تلك الفترة. كما تشير إلى انخفاض صافي الإيرادات الحكومية من مستوى تقديري يبلغ 15% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في العام 2003 إلى 8% عام 2010 وإلى أقل من 5% بحلول عام 2020 بسبب التكلفة المترتبة على دعم الأسعار واقترانها بتراجع الإنتاج النفطي والانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية**[3]**. أما عن مستقبل إنتاج النفط الخام في سورية فهناك درجة كبيرة من الغموض حول الآفاق المتوقعة لإنتاج الطاقة على المدى المتوسط نظراً لعدم التأكد مما إذا كانت الاستثمارات

الجارية في أعمال التنقيب سوف تسفر عن اكتشافات جديدة وأمام هذا الغموض الشديد ينبغي أن تستند السياسات إلى مستوى الاحتياطيات المثبتة بالفعل مع اعتبار إمكانية العثور على اكتشافات جديدة بمثابة احتمال يفوق التوقعات**[3]**، وتشير تقديرات الاحتياطات النفطية المثبتة لدى سوريا 3.1 مليار برميل**[4]**، بينما تقدر حجم احتياطياتها من الغاز الطبيعي بين 371 مليارم^3**[4]**. وبالنسبة للنفط بلغ حجم الإنتاج 600 ألف برميل يومياً عام 1996 ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو 450 ألف برميل يومياً في العام 2005**[4]**، وطبقاً لوزارة النفط من المتوقع أن يستمر انخفاض إنتاج النفط حتى عام 2016 (بمعدل متوسط قدره 5% سنوياً) حين تصل بعض حقول النفط الناضجة إلى مرحلة النضوب اعتباراً من عام 2025. **وبناءً على ما سبق** فإن تدني إنتاج وتصدير النفط الخام، بسبب تآكل المخزون النفطي، يشكل تهديداً كبيراً وتحدياً خطيراً للصناعة السورية للتعويض عما يقدمه قطاع النفط للاقتصاد الوطني باعتبارها محرك التنمية. وهذا يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن انخفاض دور النفط كمصدر أساسي للقطع الأجنبي يشكل تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي، وخاصةً أن انخفاض الإنتاج والتصدير النفطي سيؤدي إلى اختلالات في كل من الميزان التجاري، وكذلك فإن بنية الصادرات الإجمالية تظهر وجود سيطرة القطاع الواحد وهو قطاع التعدين الذي يشكل 70% من إجمالي الصادرات وبالتالي فإن انخفاض الصادرات النفطية سيكون له تأثير كبير على الميزان التجاري على المدى المتوسط**[5]**، مما يقلص من موارد الدولة من القطع الأجنبي وموارد ميزانيتها العامة، وهذا بدوره سيهدد بأزمة تضخم واحتمال تدهور في سعر العملة، فضلاً عن تأثيره على مشاريع التنمية وعلى المشكلة الاجتماعية في سورية.

2.الزيادة السكانية: تعد العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة على درجة كبيرة من الأهمية فهي تؤثر في التنمية، وفي الدخل القومي والفردي، وفي حياة المجتمعات كافة. فكما أن معدل النمو السكاني وحجم السكان ونمط توزيعهم عوامل تؤثر في الموارد الاقتصادية وتتحكم في سرعة التنمية وتكوينها. فإن متطلبات سوق العمل ترتبط بالتنمية وارتفاع العائدات، وبعدد أفراد القوة البشرية، ومن سيدخلون سوق العمل. وتتعلق كذلك بنسب الشباب والراشدين والشيوخ في المجتمع ومدى تأثير ذلك في خطط التنمية وتشغيل من هم في سن العمل أو القادرين عليه. وقد أسهم النمو السكاني السريع في تدني الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية، وشكل ضغوطًا على المخططين والقائمين، ومن ثم زاد من عبء الإعالة، فارتفع معدلها، الأمر الذي أدى إلى نقص متوسط دخل الفرد، وانخفاض مستوى المعيشة. وقد أثار حجم القوى العاملة اهتمام المعنيين، وكذلك نوعها ومستوى تأهيلها وتدريبها. ومما زاد في هذا الاهتمام تسارع التقدم التقاني، وتطور أساليب الإنتاج بما تتطلب من مهارات وخبرات عالية، لذلك عملت كثير من المجتمعات على دراسة واقعها الاقتصادي والاجتماعي ووضعت الخطط اللازمة للتعليم وتدريب العاملين وتأهيلهم، فأقامت المؤسسات والمراكز المختصة بذلك، تلبية لحاجات التنمية الشاملة والمستدامة. مع القلق الكبير من النمو السكاني السريع، الذي يؤثر في معدلات العمالة والبطالة، وحركتها الراهنة والمستقبلية، إلا أن هناك الكثير من الحلول المتمثلة بالتغيير والتطور التقاني والتوسع التجاري، واجتذاب رؤوس الأموال، وتنظيم الأسرة، وخلق فرص عمل جديدة.

أ- تحليل حجم السكان والزيادة السكانية في القطر العربي السوري:

يمثل السكان عنصراً مُهماً من عناصر الجغرافية البشرية للدولة. فالسكان هم مصدر القوى العاملة التي تدير وتحرك مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، فهم المنتجون وهم المستهلكون، لذلك فإن دراسة السكان في أي بلد يعد أمراً بالغ الأهمية، كما أن معرفة خصائص تركيب السكان للدولة، والتغيرات التي تحدث فيها تعد مطلباً ملحاً لأي تخطيط مستقبلي في شتى مجالات الحياة.**[6]**. إضافةً إلى ذلك فإن السكان ثروة قومية كبيرة إذا تم استغلالها بالشكل الأمثل، وتعتبر هذه الثروة على درجة كبيرة من الأهمية وذلك من خلال وجود علاقة بين حجم السكان وتوزيعهم

وخصائصهم الديمغرافية من جهة وبين ما يشكله كل ذلك من تأثير على قدرة الدول في تلبية احتياجاتها من جهة أخرى. إن لحجم السكان أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية كونه يوفر الأيدي العاملة اللازمة لمختلف العمليات الإنتاجية وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فإن قسماً كبيراً من السكان القادرين على العمل لا يدخل في عملية الإنتاج بل يظهر كمستهلك فحسب وليس كمنتج جديد، وينجم عن ذلك هجرة ريفية بنسبة مرتفعة نحو المدن والخارج حيث إن إمكانيات العمل في الريف قليلة جداً، وكذلك انخفاض في مستوى المعيشة وتخلف العلاقات الإنتاجية في القطاع الزراعي، مما يسبب تحركاً كبيراً للسكان نحو المدن وهذه الزيادة في حجم السكان تؤدي إلى الضغط على سوق العمل مما يؤدي إلى حدوث بطالة. خاصةً في ظل عدم قدرة قطاع الخدمات على امتصاص العمالة الموجودة وعدم قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل جديدة**[7]**،وحسب البيانات الإحصائية للمدة المدروسة يتبين لنا أن أعداد السكان في سورية قد تزايدت بشكل ملفت للنظر.

الجدول رقم (1) يوضح تطور أعداد السكان، ومعدل النمو السكاني مابين عامي 1960- 2009

العام / المؤشر	عدد السـكان	معدل النمو السكاني
1960	4565000	-
1970	6305000	%38.1
1981	9046000	%43.5
1994	13812000	%52.7
2002	17130000	%24
2003	17550000	%2.45
2004	17921000	%2.1
2005	18269000	%1.94
2006	18717000	%2.45
2007	19172000	%2.43
2008	19880000	%3.7
2009	20367000	%2.45

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة. وقد حسبت النسب من قبل الباحثة.

يتضح من الجدول السابق أن عدد السكان في سورية قد ازداد خلال مدة قصيرة، 44 سنة (1960-2004) زيادة كبيرة تصل إلى نحو أربعة أمثال. كما أنه استمر بالارتفاع بمعدلات نمو شبه ثابتة خلال الفترة (2004 -2009) حيث ارتفع من 17130 ألف نسمة عام 2002 إلى 20367 ألف نسمة عام 2009 وتختلف الزيادة السنوية في عدد السكان من سنة لأخرى تبعاً للتفاوت في معدل النمو السكاني، ففي عام 2003 بلغت الزيادة 420 ألف نسمة عن عام 2002 حيث بلغ معدل النمو السكاني 2.45%، وبلغت الزيادة 371 ألف نسمة في عام 2004 لذلك انخفض معدل النمو السكاني من 2.45% إلى 2.1% ثم بلغت 348 ألف نسمة في عام 2005 حيث انخفض معدل النمو السكاني إلى 1.94% وارتفع هذا المعدل مجدداً في عام 2006 ليبلغ 2.45% حيث ازداد عدد السكان زيادة سنوية بلغت 448 ألف نسمة، وفي عام 2007 بلغت 455 ألف نسمة على الرغم من الانخفاض

الطفيف في معدل النمو السكاني الذي بلغ 2.43%.أما في عام 2008 فقد ازداد عدد السكان زيادة سنوية بلغت 708 ألف نسمة عن عام 2007 وبالتالي فقد ارتفع معدل النمو السكاني من 2.43% إلى 3.69% ليعاود الانخفاض في عام 2009 إلى 2.45% بسبب انخفاض الزيادة السنوية لعدد السكان إلى 487 ألف نسمة عما كانت عليه في عام 2008.

ب- تحليل أثر الزيادة السكانية على العمالة في القطاع الصناعي السوري.

يؤمن النمو السكاني زيادة في عرض العمل، لكن أثر هذه الزيادة لا يظهر إلا في المدى الطويل ولفترة تزيد عن 15 عاماً، والسبب في ذلك يعود إلى أن المواليد لا يدخلون سوق العمل قبل 15 سنة بالمتوسط وتظهر آثار النمو السكاني من خلال عدد السكان الذين يدخلون إلى سوق العمل من جهة ومعدل المشاركة بالنشاط الاقتصادي حسب الجنس من جهة أخرى، فازدياد النمو السكاني ينتج زيادة في القوة البشرية، وبالتالي يؤدي ذلك لارتفاع في أعداد الداخلين إلى سوق العمل. فالزيادة السكانية تولد عمالة إذا كانت الحاجة إلى السلع تحدث طلباً فعالاً عليها، مما يعني في مجال الإنتاج إظهار طلب على العمل. كما يمكن لزيادة السكان أن تولد زيادة في العمالة إذا رافقها زيادة في عوامل الإنتاج كرأس المال مثلاً**[7]**، ويؤثر النمو السكاني السريع إذا كان موجوداً في دولة صناعية متقدمة إيجابياً على التصنيع، إذ إن زيادة عدد السكان لا يعني فقط زيادة عدد المستهلكين ولكن ينتج عنه زيادة في القوة الإنتاجية للمجتمع وخاصةً إذا ما توفرت الشروط المناسبة لذلك.

الجدول رقم (2) تطور عدد السكان والمشتغلين والإنتاج في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة(2002- 2009) الإنتاج في القطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج-القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية- عدد السكان بالألف.

المؤشر / العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد سكان سورية	17130	17550	17921	18269	18717	19172	19880	20367
معدل النمو السكاني	-	%2.45	%2.1	%1.94	%2.45	%2.43	%3.7	%2.45
عدد المشتغلين في الاقتصاد	4821757	4468574	4339287	4693494	4859949	4945977	4847899	4999231
معدل نمو عدد المشتغلين في الاقتصاد	-	%7.3-	%2.9-	%8.2	%3.5	%1.8	%2-	%3.1
عدد المشتغلين في القطاع الصناعي	661446	608705	582810	638528	724814	701240	782715	818208
معدل نمو عدد المشتغلين في القطاع الصناعي	-	%8-	%4.25-	%9.5	%13.5	%3.25-	%11.6	%4.5
الإنتاج الصناعي السوري	626868	640372	811343	1054972	1184474	1419593	1735181	1561795
معدل نمو الإنتاج الصناعي السوري	-	%2.15	%26.7	%30	%12.3	%19.8	%22.2	%10-
نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي	36595	36488	45273	57746	63283	74045	87283	76682
معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي	-	%0.3-	%24	%27.5	%9.6	%17	%17.8	%12.1-
المشتغلين في الاقتصاد / عدد السكان	%28.1	%25.5	%24.2	%25.7	%25.9	%25.8	%24.4	%24.5
المشتغلين في القطاع الصناعي / عدد السكان	%3.8	%3.5	%2.9	%3.5	%3.8	%3.6	%3.9	%4

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة. وتم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1-إن عدد السكان في سورية قد تزايد خلال الفترة (2002-2009) بمعدل نمو 2.2% وسطياً خلال تلك الفترة.

2-إن عدد المشتغلين في الاقتصاد السوري قد انخفض ما بين العامين 2002 و2004، حيث كان عدد المشتغلين في الاقتصاد 4821757 مشتغل في عام 2002 وانخفض إلى 4339287 مشتغل في عام 2004 ليعاود عدد المشتغلين في الارتفاع حيث وصل إلى 4859949 في عام 2006 ليتذبذب مابين العامين 2007-2009 حيث كان عدد المشتغلين في الاقتصاد 4945977 في عام 2007 ثم انخفض إلى 4847899 في عام 2008 ليعاود الارتفاع في عام 2009 حيث بلغ عدد المشتغلين في الاقتصاد 4999231 في ذلك العام.

3-إن عدد المشتغلين في القطاع الصناعي السوري قد تذبذب خلال الفترة المدروسة حيث انخفض من 661446 مشتغل في عام 2002 إلى 58280 في عام 2004 ليعاود الارتفاع إلى 724814 مشتغل

في عام 2006 ثم انخفض إلى 701240 مشتغل في عام 2007 ليرتفع إلى 782715 مشتغل في عام 2008 وإلى 818208 مشتغل في عام 2009.

4-حدثت تقلبات حادة في معدل نمو الإنتاج الصناعي، حيث بلغ هذا المعدل 2.15% في عام 2003، ثم ارتفع بشكل حاد وكبير في عام 2005 حيث بلغت قيمته 30% ثم انخفض إلى 12.3% في عام 2006 ليعاود الارتفاع إلى 19.8% في عام 2007 واستمر بالارتفاع حتى بلغت قيمته 22.2% عام 2008 ولكنه انخفض بشكل حاد في عام 2009 حيث بلغت قيمته نحو -10% ويرجع سبب هذه التقلبات إلى عدم قدرة الصادرات السورية على المنافسة العالمية نظراً لانفتاح الأسواق العالمية والإقليمية وارتفاع تكلفة المنتجات السورية إلى جانب التغيرات في معدلات نمو الاستثمارات الصناعية الخاصة من سنة لأخرى، إضافة للتغيرات في حجم الطلب المحلي والخارجي على السلع الصناعية المنتجة، حيث توجد علاقة طردية بين زيادة حجم الطلب وزيادة حجم الإنتاج الصناعي.

5-نما الإنتاج الصناعي وكانت معدلات نموه أعلى من معدلات النمو السكاني في جميع سنوات الفترة المدروسة، فارتفع نصيب الفرد الواحد من الإنتاج الصناعي وتباين هذا الارتفاع من سنة لأخرى بحسب معدل نمو الإنتاج الصناعي، ففي عام 2005 بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي أعلى معدل نمو له خلال الفترة المدروسة حيث بلغ 30% وهو أعلى من معدل النمو السكاني الذي بلغ 1.94% فارتفع نصيب الفرد الواحد من الإنتاج الصناعي من 45273 ل.س عام 2004 إلى 57746 ل.س عام 2005، كما بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي 12.3% عام 2006 وهو أعلى من معدل نمو السكان البالغ 2.45% فارتفع نصيب الفرد الواحد من الإنتاج الصناعي من 57746 ل.س إلى 63283 ل.س. وفي عام 2009 بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي -10% وهو أدنى من معدل النمو السكاني البالغ 2.45% فانخفض نصيب الفرد من87283 ل.س إلى 76682 عام 2009.

6-كما أوردنا سابقاً أن عدد المشتغلين في الاقتصاد السوري قد تناقص مابين 2002-2004 وكذلك عدد المشتغلين في القطاع الصناعي السوري خلال نفس الفترة المذكورة علماً أن عدد السكان قد تزايد مابين العامين 2002-2004 ، فبينما بلغ معدل نمو السكان في سورية في عام 2003 نحو 2.45%، بلغ عدد المشتغلين في الاقتصاد السوري نحو -7.3% وهو معدل سالب ويشير إلى تناقص عدد المشتغلين في الاقتصاد كما بلغ معدل نمو المشتغلين في الصناعة -8% لنفس العام وهذا أيضاً يشير إلى تناقص عدد المشتغلين في الصناعة خلال ذلك العام وهذا يشير إلى أن الاقتصاد السوري بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص كان عاجزاً عن خلق فرص عمل

لاستيعاب العمالة المتزايدة كنتيجة للزيادة السكانية. كذلك الأمر مابين العامين 2004-2009 حيث تزايد عدد السكان في سورية لكن بالمقابل تذبذبت معدلات نمو المشتغلين في الاقتصاد السوري بشكل عام وفي الصناعة بشكل خاص كما أوردنا سابقاً وهذا ما يؤكد أنه خلال الفترة المدروسة لم يكن الاقتصاد السوري قادراً على خلق فرص عمل وبالتالي فالزيادة السكانية شكلت العامل الأبرز لارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ معدل البطالة في عام 2009 نحو 8.5%**[8]**، كما أدت الزيادة السكانية لنمو القطاع غير المنظم فالاقتصاد السوري لم يستطع استيعاب العمالة الوافدة والمتزايدة سنوياً وعجز الاقتصاد السوري عن خلق فرص عمل تستوعب العمالة المتزايدة يرجع إلى ضعف معدل النمو الاقتصادي المتحقق حيث بلغ خلال الفترة (2006-2009) نحو 5.4% بينما بلغ متوسط معدل النمو السكاني نحو 2.75% وحتى يكون الاقتصاد قادراً على خلق فرص عمل يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني على الأقل **[9]**، أي يجب ألاّ يقل عن 9%في حالتنا هذه. **ولذلك** فغالبية القوة العاملة التي لم تحصل على فرص عمل في القطاع المنظم تحولت إلى القطاع غير المنظم أو ساهمت في زيادة البطالة أو اتجهت للهجرة، فعلى سبيل المثال في عام 2002 وظف القطاع الصناعي 661446 عاملاً في قطاعيه العام والخاص وفي عام 2007 وظف 701240 عاملاً أي بفارق (39749) عاملاً، وتبدو هذه الأرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بحجم العمالة التي تدخل سوق العمل سنوياً والتي تقدر بحوالي 200000 عامل**[10]**، وكوننا لم نتوسع في الأراضي الزراعية أو في القطاعات الأخرى بما يتناسب مع حجم العمالة الوافدة لسوق العمل فإن الفارق بين هذين الرقمين سيتوجه للهجرة أو البطالة أو لممارسة عمل في القطاع غير المنظم.

7-هناك تقلبات حادة في معدلات نمو نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي وكانت هذه التقلبات متوافقة مع التقلبات في معدل نمو الإنتاج الصناعي في جميع سنوات الفترة المدروسة، ولكن هذه المعدلات أي معدلات نمو نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي أقل من معدلات نمو الإنتاج الصناعي حيث إن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي لم ينمُ بنفس المعدل الذي نما فيه الإنتاج الصناعي، مما يدل على أن الزيادة السكانية التهمت جزءاً كبيراً من الزيادة الحاصلة في الإنتاج الصناعي. **ومما سبق نجد** أن التغيرات في معدلات النمو السكاني أحدثت تغيرات في نسبة العمالة في الاقتصاد إلى عدد السكان وفي نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى عدد السكان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية، حيث إن الزيادة السكانية تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد السوري بشكل عام وللقطاع الصناعي السوري بشكل خاص باعتبارها تمثل قوة ضغط على سوق العمالة وتسبب زيادة في البطالة.

3. التحدي التكنولوجي:

يتميز عصرنا بأن التعامل مع التكنولوجيا أصبح عملية تحظى باهتمام جميع الشعوب على اختلاف درجات نموها. وعلى الرغم من اختلاف مرامي الدول في العالم إلا أنها تبدو متفقة بأن العلم والتكنولوجيا هما الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث إن معظم الدول المتقدمة صناعياً تُسخِّر القسم الأكبر من اهتمامها في المضمار التكنولوجي على ميادين مختلفة كالدفاع والطاقة والمواصلات...، في حين تركز الدول النامية جل اهتمامها في مضمار العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم مساهمة أكثر فاعلية من غيرها في سد احتياجات التنمية لديها. لقد أعطت الدول المتقدمة، التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي اهتماماً كبيراً، باعتبارهما العامل الرئيسي في عصرنا لزيادة الإنتاجية ومعدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، والتقدم في جميع المجالات. ولما كانت الدول العربية قد أدركت أن التكنولوجيا تعتبر العنصر المعرفي الأهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد سعت وتسعى إلى محاولة اللحاق بمن تفوق عليها أو سبقها بأساليب مختلفة كان أهمها نقل التكنولوجيا، وذلك من أجل سد الفجوة التكنولوجية أو الهوة

بينها وبين الدول المتقدمة. والمشكلة التي تعاني منها الدول العربية هي عجزها عن الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة بشروط معقولة، فهي لا تحصل على التكنولوجيا إلا لقاء كلفة عالية وما تحصل عليه في الغالب قديم لا يمثل آخر مبتكرات العلم الحديث، إضافةً إلى أن ما تحصل عليه من تكنولوجيا سواء براءات الاختراع أو بالشكل الجاهز من أجهزة ومعدات لا يتلاءم في الغالب والظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول لأن استخدامه يتطلب مهارات فنية عالية لا تملكها الدول في كثير من الأحيان.وبالتالي فإن عدم التكافؤ الهائل بين أطراف عملية نقل التكنولوجيا على اختلاف أشكالها القانونية، لايجعل من هذه العملية أداة لتضييق الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بشكل عام وإنما لتكريس وتعميق علاقات التبعية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية. ويعتبر التحدي التكنولوجي من أهم التحديات التي تواجه الصناعة السورية، حيث تؤكد الدراسات الحديثة أن السبب الأساسي لزيادة دخل الفرد يعود إلى التقدم التكنولوجي، فعلى الرغم من المزايا التنافسية المتعلقة بالموقع الجغرافي المناسب والموارد الطبيعية الموجودة ورخص العمالة السورية إلا أن العولمة أبرزت مزايا تنافسية جديدة من مهارات تقنية وتكنولوجيا واتصالات وسهولة الحصول على مستلزمات الإنتاج مما شكل ضغوطاً تنافسية على الصناعة السورية من جهة، إلى جانب ذلك كان للعولمة عيوبها القاتلة في الإستغناء عن عدد كبير من العاملين وبالتالي زيادة البطالة، ولم تكن العولمة والتكنولوجيا المصدرة والموجهة إلى بلادنا هي هدف للتنمية والتطور بل كانت الأهداف المباشرة منها ارتهان الاقتصاد والسكان والمال والمجتمعات بالسيناريوهات والسياسات المرسومة لبلادنا تحت مسميات العولمة والتكنولوجيا من جهة أخرى.

أ- التكنولوجيا والتنمية الصناعية في سورية:

لم تعد الموارد الطبيعية والقوة العاملة الرخيصة في البلدان النامية تشكل عاملاً حاسماً في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى تتصل بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج. وكذلك امتلاك مهارات ومبادرات فاعلة في ميدان التسويق، وإقامة هياكل ارتكازية مؤسسية لتطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية**[11]**. أي إن القاعدة التكنولوجية الوطنية تشكل الهيكل الارتكازي للتطور الصناعي، ببعديه:**الكمي**: بتوسيع النشاط الصناعي باستمرار والارتفاع بنصيب الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأبعد حد ممكن من جهة، و**الكيفي**: بالارتقاء بالمستوى التكنولوجي لصناعاتها من التكنولوجيا المتدنية إلى التكنولوجيا المتوسطة والعالية اللتين تتطلبان خبرات ومهارات أعلى تقانياً وتنظيمياً وإدارياً، وتدر عائداً أكبر وآفاق تطورها مستقبلاً أرحب بكثير من جهة أخرى**[11]**.إن الدول الصناعية المتقدمة اعتبرت التكنولوجيا مرتكز النمو الاقتصادي، والتقدم بمستوى المعيشة والرفاه والقدرة على الإبداع والتجديد، حيث تشكل لديها القدرة العلمية والتكنولوجية عاملاً يفوق من حيث الأهمية الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية**[3]**. ويشكل التطور التكنولوجي عنصراً أساسياً من عناصر النمو في الدول الصناعية المتقدمة، لأنه يرفع معدلات الإنتاجية بينما يشكل غيابه سبباً من أسباب النمو الضعيف أو غير المستدام في الدول النامية، وخاصةً التي تعتمد في نموها على مواردها الأولية المعرضة دائماً للتقلبات سواء في إنتاجها أو في أسعارها**[12]**.

ب- الميزان التكنولوجي السوري:

يعتبر الهيكل السلعي للواردات والصادرات لبلد ما المرآة التي تعكس مدى تطور هذا البلد أو تخلفه تكنولوجياً. وبالتالي يقاس التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي لبلد ما بنوعية صادراته وارداته. إذ عادة ما تنعكس التطورات التكنولوجية والتغيرات في هياكل الإنتاج السلعي على تكوين التجارة الخارجية، ويُقيم الميزان التكنولوجي لأي بلد إيجابياً بمقدار ما تتضمن صادرات هذا البلد من سلع مجسدة فيها التكنولوجيا، أو سلبياً عندما

ترتفع الواردات من التكنولوجيا المجسدة. وللأسف فإن الميزان التكنولوجي السوري يعاني من ارتفاع نسبة الواردات من السلع التكنولوجية وانخفاض نسبة الصادرات التكنولوجية. والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3) يوضح نسبة قيم الصادرات والواردات السورية من السلع التكنولوجية من إجمالي الصادرات والواردات السورية خلال الفترة (2000-2004)

العام	الصادرات من الآلات والأجهزة	المستوردات من الآلات والأجهزة
2000	0.2	15.9
2001	0.6	17.4
2002	0.5	18.5
2003	0.7	17.3
2004	0.9	16.3

المصدر:نشرة التجارة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد14، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005،ص22-41

يوضح الجدول السابق: العجز الكبير والمستمر في الميزان التكنولوجي السوري، حيث بلغت نسبة الصادرات السورية من الآلات والأجهزة (السلع التكنولوجية) في العام 2004 نحو 0.9% فقط من إجمالي الصادرات السورية للعام نفسه مقابل الاستيراد من هذه السلع نحو 16.3% في العام نفسه.**وبالتالي** فإن سورية لم تنجح في توطين التكنولوجيا وإنتاجها محلياً ولا تزال تعتمد على الخارج في تأمين مستلزماتها من التكنولوجيا الحديثة. وسنوضح العجز الكبير في الميزان التكنولوجي السوري، وحجم العملات الصعبة التي تصرف سنوياً على شراء التكنولوجيا.

الجدول رقم (4) يوضح المستوردات والصادرات حسب استخدام المواد بملايين الليرات السورية 1999-2009

العام	الصادرات من السلع الرأسمالية (الأصول الثابتة)	المستوردات من السلع الرأسمالية (الأصول الثابتة)	العجز في الميزان التكنولوجي
1999	90	10398	10308-
2000	507	42507	42000-
2001	969	60261	59292-
2002	1923	66551	64628-
2003	1258	63394	62136-
2004	1512	201173	199661-
2005	1758	97807	96046-
2006	2757	114196	111439-
2007	5184	117259	112075-
2008	6361	100651	94290-
2009	6034	119334	113300-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يتضح من الجدول السابق العجز الكبير في الميزان التكنولوجي السوري الذي بلغ في العام 2009 نحو (113300) مليون ل.س. حيث بلغت قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية في العام 2009 نحو (119334) مليون ل.س، مقابل تصدير ما قيمته (6034) مليون ل.س من السلع نفسها وللعام نفسه.أي أن سورية تخسر مبالغ هائلة سنوياً مقابل استيراد التكنولوجيا وتجدر الإشارة إلى أن مجموع قيم المستوردات من السلع التكنولوجية خلال الأعوام من 1999–2009 بلغت نحو (993531) مليون ليرة سورية، وهذا يؤكد بقاء سوريا مستوردة للتكنولوجيا وعدم قدرتها على توطينها واستنباتها محلياً.

وبناءً على ما تقدم، فقد وجدنا أن الزيادة السكانية تعتبر تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي السوري وهذا ما يثبت صحة الفرضية، واليوم أكثر من أي وقت مضى تحتاج سورية إلى تحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا ومن ثم استيعابه وتطويرها محلياً، بما يساهم في تطوير الصناعة وتحقيق التنمية الصناعية، التي تعتبر سفينة النجاة للاقتصاد السوري أمام شبح نضوب النفط السوري.كما لابد من بناء قاعدة تكنولوجية وطنية تكون بمثابة عنصر حاسم فيتوفر القدرة التنافسية، كما أنها كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التنمية المنشودة. بل إن العلاقة ذات تأثير متبادل فللتنمية أساس مادي وآخر فكري. والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته.

ثانياً: تحليل التحديات الخارجية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية.

تتأثر سوريا كغيرها من البلدان النامية، بما يدور حولها في المجالين الإقليمي والدولي من تغيرات وتطورات، تتطلب دوماً التعامل معها والتكيف مع متطلباتها، فقد شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية كان لها دور كبير في خلق الشروط الموضوعية لتغييرات كبرى في منظومات الوعي والمفاهيم التي شكلت لفترة طويلة من الزمن مرجعاً أساسياً للممارسة والأداء، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني (أي فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة والمجتمع) أم على المستوى الإقليمي والدولي (أي ما يتعلق بالتعاطي والتفاعل مع المبادئ والمنظومات المختلفة التي كانت تحدد ملامح الإطار العام للتحالفات والعلاقات الدولية). ولعل أهم هذه المتغيرات ما جرى على المستوى الاقتصادي، إذ تراجعت نظرية التدخل الحكومي وانتهى دور أجهزة التخطيط المركزي ليحل محلها نظام اقتصاد السوق وأطروحات الليبرالية الجديدة بما تنطوي عليه من مفاهيم وسياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة. كما تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية وتراجع دور الموارد الاقتصادية التقليدية لجهة تزايد أهمية الموارد الاقتصادية الحديثة كالمعارف والخبرات والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى تغير شكل ومضمون قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بشكل عام، والتقنية منها بشكل خاص هذا من جانب، إضافةً إلى تغير طبيعة العلاقات التي تحكم مختلف المتغيرات الاقتصادية وتوازنها من جانب آخر. كما شهد العالم نزعة مكثفة للاندماج والتكتل الاقتصادي برزت من خلال إحياء بعض التكتلات التاريخية، أو استكمال ما هو قيد الإنجاز، أو المبادرة إلى بناء تكتلات وذلك بهدف تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر وتسهيل حركة المبادلات التجارية والاستفادة من ظروف وإمكانات السوق الواسعة، بالإضافة إلى ازدياد درجة المنافسة الدولية بهدف السيطرة على الأسواق واستقطاب الاستثمارات والرساميل الدولية. إن هذه المتغيرات الدولية فرضت ضرورة التغيير في الاقتصاد السوري في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع الاقتصادية في سوريا في مرحلة من الجمود والسكون وتفتقر للحركية أو الديناميكية لمواكبة هذه المتغيرات ومواجهة التحديات المنبثقة عنه.

وباعتبار القطاع الصناعي السوري جزءاً هاماً من الاقتصاد السوري فإنه يتأثر بالتغيرات الخارجية كما أنه يواجه جملة من التحديات الخارجية التي تقف في طريق تطوره.

1.العولمـة وفرض الاندماج بالاقتصاد الدولي

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي. وقد تبلورت ظاهرة العولمة على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي

أ–مفهوم العولمة الاقتصادية:

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف في القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقاً بين جميع الأقطار ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها**[13]**.

ب– أثر العولمة الاقتصادية على القطاع الصناعي السوري:

لم يعرف القطاع الصناعي السوري القفزة المنتظرة منه، فهو لازال يفتقر لشروط المنافسة الدولية فلازال قسم كبير من آلات الإنتاج وخاصةً تلك العاملة في منشآت القطاع العام تعاني من التخلف مما يجعل المنتجات الصناعية تعاني من نقص الجودة وتخلف المواصفات الفنية وارتفاع أسعارها النسبية، وهذا ما يضعف إمكاناتها التنافسية، كما أنه يعاني من ضعف الخبرات الوطنية في مجال قيادة المشاريع الصناعية وفي مجال تسويق المنتجات، وبالتالي الركون إلى الوضع المتخلف للصناعات وعدم السعي لتطويرها واكتفائها بالأسواق المحلية المحمية. كما يعاني من صعوبات إدارية تتجلى في تركز الإدارة الاقتصادية وضعف هامش الحركة أمام المؤسسات الصناعية فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والأسعار،وتعقد الأعمال والإجراءات الإدارية وسيادة الروتين والبيروقراطية في علاقات مؤسسات القطاع العام،كما أنه يعاني من غياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم خدماتها الفنية والإدارية، في تقييم المشاريع الصناعية و تقييم جدوى الاستثمارات والتي تساهم في توفير قاعدة بيانات صناعية تهم المستثمر الصناعي عند اتخاذ قراره في المجال الذي يقيم استثماره فيه، وغياب العلاقة بين تلك المراكز(الخدمية الرسمية على قلتها) وبين المنشآت الصناعية (العامة والخاصة)، بسبب التعقيدات الإدارية وبسبب صفة تلك المراكز الاستشارية**[14]**. إن هناك خللاً هيكلياً في بنية التجارة الخارجية حيث تنحصر معظم الصادرات السورية بالمواد الأولية ونصف المصنعة وقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات في عام 2008 حوالي 61% في حين تنحصر معظم المستوردات بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة وبلغت نسبتها في عام 2008 حوالي91% مما يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية في الاستيراد والتصدير وإلى وجود عجز واضح في الميزان التجاري بلغ في عام 2008 حوالي 131مليار ليرة سورية ويستأثر القطاع الخاص بنسبة % 18من صادرات المواد الخام و % 85 من المواد المصنعة و % 99 من المواد نصف المصنعة .أما بالنسبة للواردات فيستأثر القطاع الخاص بنسبة % 99 من مستوردات المواد الخام و % 96من المواد نصف المصنعة

و % 35 من المواد المصنعة**[14]**. وبالتالي فإن أرقام الصادرات تشير إلى عدم وجود سلع ذات رقم تصديري عال بل تتوزّع صادراتنا توزّعاً كبيراً مما يدلّ على عدم وجود سلع تنافسيّة عالية يؤكد ذلك التذبذب الكبير في حجم الصادرات السلعي من عام إلى آخر، وتأتي سوريا حسب تقارير اليونيدو في المرتبة ال 75من أصل 88 دولة في العالم بالنسبة للأداء الصناعي التنافسي، وفي المرتبة ال 56 من أصل 88 دولة بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعة، وفي المرتبة ال 69 من أصل 88 لجهة حصة الفرد من الصادرات الصناعية، وفي المرتبة ال 87 من أصل 88 لجهة حصة المنتجات متوسطة وعالية التقانة من إجمالي القيمة المضافة.

وقد جاء هذا التدهور في أداء قطاع الصناعة بسبب الجمود في القطاع العام الصناعي، والتردد في القطاع الخاص الصناعي، وبسبب السياسة الحمائية التي تعتمدها الدولة بالنسبة للصناعة منذ أربعين سنة **[15]**. وبالتالي أمام هذا الواقع وأمام هذه السمات التي يتصف بها القطاع الصناعي في سورية فإن العولمة تشكل تحدياً هاماً للقطاع الصناعي السوري بما تعنيه من فرض الاندماج بالاقتصاد الدولي، وضرورة أن يكون هذا الاندماج فاعلاً عبر التصدير الصناعي، لا منفعلاً من خلال تحرير الاستيراد فحسب وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ج- ضرورة الاندماج بالاقتصاد العالمي:

على الرغم من الاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف التي عقدتها سوريا مع العديد من الدول خلال السنوات الماضية، يبقى الاقتصاد السوري متصفاً بالحمائية وبالانغلاق سواء بمقياس نسبة التجارة الخارجية أو بمقياس الاستثمار الخارجي المباشر. انظر الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) التركيب النسبي للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2009) بالأسعار الجارية%

العام	نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي %*	العام	نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	العام	نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	27.2	1998	11.6	2004	39.5
1993	20.1	1999	9.9	2005	46
1994	19.4	2000	44.6	2006	61
1995	20	2001	47.5	2007	63
1996	17.1	2002	55.2	2008	66
1997	15.2	2003	49.7	2009	50

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام الواردة في المجموعة الإحصائية للأعوام (1990-2004)* الإنكشاف التجاري= نسبة التجارة الخارجية ÷ الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول السابق أن الانكشاف التجاري*خلال الفترة (1990-1999) قد اتجه للانخفاض من 27.5% عام 1990 ليبلغ أدنى مستوى له 9.6% عام 1999، وهذا يشير إلى ضعف اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة**[15]** وبضعف ارتباط سوريا بالنظام الاقتصادي العالمي خلال الفترة (1990-1999) وقد خسر الاقتصاد السوري فرصاً لجذب الاستثمار وللتطور التكنولوجي ولتعزيز عملية نموه كما شكل تحدياً كبيراً على الصناعة السورية، خاصةً وأنها نشأت ونمت في فترة كانت الصناعة العالمية في أوج إنتاجها وتطورها، وفي جو من المنافسة

الشديدة غير المتكافئة، وكان يفرض عليها دائماً أنماطاً تتحدد وفق شروط الإنتاج العالمي المجحفة، التي تؤدي غالباً إلى تبعية الصناعات المحلية وتطورها وارتباطها بالعالم الخارجي وخدمته.

أما خلال الفترة (2000–2008) فنجد ارتفاع الانكشاف التجاري بشكل ملحوظ حيث بلغ في عام 2000 نحو 44.6% واستمر بالارتفاع حيث بلغ في عام 2002 نحو 55.2% ليبلغ أعلى قيمة له 66% في عام2008، ويشير ارتفاع قيمة مؤشر الانكشاف التجاري إلى زيادة الانفتاح على الخارج في الفترة المذكورة، أي أن سورية منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي خاصةً بعد أن أصبحت سورية مرتبطة بشكل كبير باتفاقيات اقتصادية وخصوصاً تحرير التجارة مع 19 دولة عربية ابتداءً من عام 2005 واتفاق التجارة الحرة مع تركيا ابتداءً من عام 2007 أي أن سورية مندمجة مع الاقتصاد العالمي بأكثر من 50% وهذا يرجع إلى زيادة العجز في الميزان التجاري كون قيمة المستوردات أعلى من قيمة الصادرات مما يعني زيادة التبعية للخارج وهذا ما يزيد من احتمال تأثر سورية بالمتغيرات الاقتصادية التي تحصل على الصعيد العالمي، مما يرتب اتخاذ إجراءات دائمة لتطوير مناعة الاقتصاد السوري أمام التطورات العالمية، وهذا انعكاس طبيعي لعملية الانفتاح الاقتصادي وزيادة فاعلية اتفاقات تحرير التجارة مع الدول الأخرى فالميل الحدي للاستيراد ارتفع من 28.6% في عام 2004 إلى 7.7% في عام 2009 أي هناك ارتفاع حدي للاستيراد في سورية خلال السنوات الماضية وهذا يعني زيادة الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي لسوريا بينما نجد أن الصادرات السورية تقليدية وليست مستدامة ولا تنافسية والقيمة المضافة فيها منخفضة قياساً إلى الدول المنافسة في المنطقة، هذا فضلاً عن قلة وعدم توافر الدراسات القطاعية والعامة على نطاق واسع، كما أن الاقتراحات الحالية لتعزيز الصادرات لا ترقى في نطاقها وتطويرها لمستوى الجهود التي يبذلها المنافسون في هذا المجال منها عدم توفر القطع الأجنبي بالشكل المطلوب وعدم تشجيع المستهلك السوري على شراء البضائع المحلية، لذلك يجب ترشيد المستوردات والاعتماد على السلع المصنعة وزيادة الصادرات خاصةً ذات المحتوى المعرفي التي تتضمن قيمة مضافة مرتفعة، كما يجب تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية ليكون الاندماج بالاقتصاد العالمي فاعلاً عبر التصدير لا منفعلاً من خلال تحرير الاستيراد فحسب وهذا يشكل تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي لإنتاج سلع متميزة وذات قيمة مضافة عالية وذات قدرة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية.

2.تحدي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية دولياً: إن المنتجات السورية تتعرض لمنافسة شديدة في السوق المحلية السورية من قبل المنتجات العربية التي دخلت السوق بعد تطبيق اتفاقية السوق العربية الحرة الكبرى، ويظهر هذا التنافس واضحاً في الصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية، والصناعات الهندسية، وذلك من حيث الجودة والسعر على حد سواء. كما أن معظمها عبارة عن منتجات غير متجددة بالمقارنة مع ديناميكية الإنتاج العالمية فهي غير قادرة على اختراق السوق من حيث الجدة، باستثناء ما تقدمه بعض الشركات متعددة الجنسيات أو بعض شركات الأدوية.إضافةً إلى أن جودة المنتج السوري غير مضبوطة تماماً لعدم انتشار تطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية السورية، فهناك حوالي 200 شركة تطبق من الناحية المبدئية نظام إدارة جودة من أصل أكثر من خمسين ألف شركة ، وبالمقارنة مع مؤسسات الدول الصناعية فالوضع غير مرض أبداً**[15]**. وأبعد من ذلك المواصفات والمستويات التي استحوذت عليها بعض الشركات والمؤسسات السورية تعتبر بدائية وقديمة ولا تمثل شهادات الإيزو الحديثة والعالمية المتطورة.

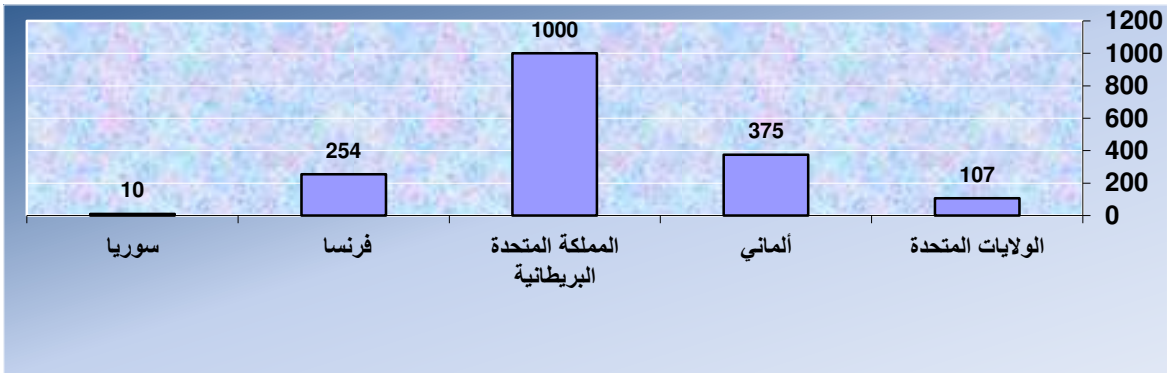

الشكل رقم (1) شهادات الجودة لكل مليون شخص.

المصدر: أكرم ناصر، م.صفوان الأخرس، م. بشير بريز." ، مرجع سابق، ص10

3.تحديات الشراكة السورية– الأوروبية تكتسب العلاقات التجارية المتبادلة بين سوريا ودول الاتحاد الأوروبي، أهمية خاصة عند دراسة التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري بشكل عام والقطاع الصناعي السوري بشكل خاص، فإذا علمنا أن الاقتصاد السوري لا يساوي إلا جزءاً واحداً من أكثر من 450 جزءاً من الاقتصاد الأوروبي (قبل توسعه وانضمام دول جديدة إليه) من حيث الناتج المحلي الإجمالي**[16]**، الذي يفوق الاقتصاد الأمريكي بأكثر من 10%، ويساوي ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي الياباني، ومن المؤكد أن تزيد تلك الفروقات مع تزايد أعداد الدول المنضمة إليه، وفي ظل الدور المتنامي لنصيبها من حجم التجارة الدولية وفي الاستثمارات الدولية المباشرة، والأهم من كل ذلك أن الاقتصاد الأوروبي هو قاطرة أساسية في الاقتصاد العالمي، و كثيراً من الترتيبات الدولية تتم بقوة هذا الاقتصاد وخدمة له. وتزداد تلك الأهمية في ظل مفاوضات الشراكة القائمة منذ سنوات عديدة، مع كل ما يتمخض عن تلك المفاوضات من آثار وتداعيات، خاصة إذا علمنا أن مشروع الشراكة(السورية– الأوروبية) ليس سوى جزء من مشروع أكبر هو(الشراكة الأوروبية – المتوسطية)، والذي يعد بدوره مشروعاً لتهيئة اقتصاديات دول حوض المتوسط، ومنها الاقتصاد السوري، وإعدادها للانخراط في الاقتصاد العالمي من بوابته الأوروبية، خاصةً وأن دول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول لسوريا ولمعظم الدول المتوسطية.أي هي علاقة دول غنية بدولة فقيرة، علاقة دول متقدمة بدولة ضعيفة النمو وعلاقة دول مجتمعة كل بمفردها كبيرة (فكيف على مستوى الاتحاد) بدولة صغيرة. ويمكن تصور طبيعة العلاقة بين الطرفين من معطيات الجدول رقم (6)

الجدول رقم(6) مقارنة المؤشرات الاقتصادية في دول الاتحاد وسورية لعام 1993.

اسم البلد	الناتج المحلي الإجمالي (1)	عدد السكان (2)	نصيب الفرد من الناتج (3)	نصيب الزراعة في القيمة المضافة %	نصيب الصناعة في القيمة المضافة (4)%	نصيب الخدمات في القيمة المضافة %	نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت
بلجيكا	180,000		17849	1,7	24,7	67,8	2393
الدانمارك	115,5		22254	3,5	21,4	69,9	3467
ألمانيا	1631,4		20097	1.2	31,5	61,2	3049
اليونان	76,7		7406	17,00	21.00	55,7	939
اسبانية	408,4		10434	3,8	24,9	62,1	1607

فرنسا	1068,6		18640	2,9	24.2	67,4	2867
ايرلندا	40,4		11335	7,6	32,5	54,4	1462
إيطاليا	847,3		14586	3,1	26.00	65,3	2170
اللوكسمبورغ	10,7		26856	1,5	23,5	67,4	5020
هولندة	264,00		17268	3,8	24,1	66,4	2734
النمسا	155,5		19453	–	–	–	3269
البرتغال	72,3		7324	5,9	29,5	57,6	1205
فنلندة	71,5		14110	–	–	–	2265
السويد	129,5		18256	–	–	–	2566
إنكلترا	804,8		13835	1,5	27,1	65,4	2099
الاتحاد الأوربي	5876,6	370,00	15944	2,6	–	–	2375
سورية	13.95	13,967	999	22	32	43	75

المصدر: د. حبيب، مطانيوس .2006." أوراق في الاقتصاد السوري. مرجع سبق ذكره، ص 232.
(1) الوحدة: مليار إيكو. (2)الوحدة : مليون شخص. (3)الوحدة : إيكو. (4) تشمل الصناعة والطاقة الكهربائية.

لتوضيح معطيات الجدول أعلاه نشير إلى ما يلي**[17]**:

1- نصيب الصناعة في القيمة المضافة في الاقتصاد الأوروبي تقتصر على المنتجات الصناعية ولا تشمل الصناعات الاستخراجية.

2- نصيب الصناعة في سورية محسوب من الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج ويغلب عليها الناتج في الصناعات الاستخراجية التي يتدنى نصيب القيمة المضافة فيها في حين أن القيمة المضافة في الصناعات التحويلية متدنية جداً بسبب ضعف إنتاجية العمل في هذا القطاع .

من قراءة الجدول، بعد التوضيحات المذكورة أعلاه، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي السوري لا يعادل سوى 0.23 بالألف من مثيله الأوربي في حين أن عدد سكان سورية يعادل 3.8% من سكان الاتحاد الأوربي وأن نصيب الفرد من الدخل في سورية يساوي 6.2% من متوسط دخل الفرد الأوربي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر في تراجع مستمر حيث لم يبلغ في عام 1996 سوى 5% من متوسط دخل الفرد الأوربي ويرجع السبب الرئيسي في هذا التراجع إلى كون معدل النمو في سورية، ولو أنه أعلى من متوسط معدلات النمو في الاتحاد الأوربي، يبقى عاجزاً عن تعويض الفرق في معدل التزايد السكاني حيث إن عدد السكان في الاتحاد الأوربي بقي ثابتاً بين عامي 1993 و1996 بينما بلغ معدل النمو السكاني في هذه المدة في سورية حوالي 3% سنوياً. وإذا قارنا نصيب الفرد من الدخل في سورية مع متوسط نصيب الفرد الأوربي بمقياس مكافئ القوة الشرائية (وهو مقياس أقرب إلى الواقع لمقارنة مستويات الدخل مع مراعاة اختلاف مستوى الأسعار) يكون نصيب الفرد في سورية معادلاً إلى 15% فقط من متوسط دخل الفرد في الاتحاد الأوربي. ويتبين الفرق الكبير في مستوى النمو الاقتصادي بين سورية وكل من البلدان الأوربية كما يظهر من غلبة نصيب الزراعة والصناعات الاستخراجية (القطاع الأولي) في الناتج المحلي الصافي، مما يعني أن تحرير تجارة المنتجات الصناعية في الاتجاهين دون إعطاء المواد المصنوعة في سورية أية إعفاءات أو تفضيلات سيعني خنق الصناعات السورية الناشئة كما حدث لها قبل

الاستقلال، عندما كان الاقتصاد السوري مفتوحاً أمام المصنوعات الفرنسية والأوربية. ومن خلال التتبع لتطور الاقتصاد السوري نجد أن نشأة الصناعة في سورية كانت مرتبطة باندلاع الحرب العالمية الثانية والحصار البحري الذي فرضته دول المحور على الحلفاء في سورية (تعذر الاستيراد من أوربة) ومن ثم تطورت هذه الصناعة بفضل الحماية الشديدة ومنع الاستيراد الذي فرضته الحكومات الوطنية في مصلحتها. يضاف إلى ذلك أن تحرير تجارة الخدمات بين الاتحاد الأوربي ذي التاريخ العريق في خدمات المال والتأمين سيعني بحكم الضرورة السيطرة على القنوات الادخارية في سورية وتوجيه الموارد المتاحة إلى القطاعات الاقتصادية المتفوقة على مستوى منطقة التجارة الحرة السورية– الأوربية**[18]**.كما يتوقع أن تؤدي الشراكة ومنطقة التجارة الحرة السورية– الأوروبية، إلى تحفيز الاستهلاك الخاص، لتوفر طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية كماً ونوعاً في السوق المحلية، وهكذا سيتوجه المستهلكون في سورية، إلى شراء السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوربي، بدلاً من السلع المحلية، مما سيضعف معدلات الادخار، وهذا سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري السوري الخاص بالسلع الصناعية مع الاتحاد الأوربي، كما أنه من المتوقع في هذه الحالة، السعي لتطوير الإنتاج السوري، بغية مواجهة المناخ التنافسي الجديد، وهذا يتطلب استيراد السلع الرأسمالية، التي يحتاجها هذا القطاع من أجل التحديث وسيؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر لتدهور الميزان التجاري. وقد كانت تكاليف الآلات والتجهيزات المستوردة تشكل نسبة كبيرة من استثمارات رأس المال، في المشاريع التي تمت الموافقة عليها بموجب قانون الاستثمار رقم (10) وقد وصلت تلك النسبة المئوية إلى 39% في المشاريع الزراعية و41.5% في قطاع الصناعات الغذائية و56% في القطاع الصناعي وذلك خلال الفترة (1991–1998)**[29]**، وستفقد منطقة التجارة الحرة، جدواها بالنسبة لسورية، إذا روعيت أحكام اتفاقية الجات، بحيث ستكون المنتجات المصدرة إلى أوربة، في إطار منافسة الصادرات الأخرى، من آسيا وأفريقيا، وعلى الخصوص منافسة الصادرات من الدول الصناعية الحديثة، في حال لم تتضمن اتفاقية الشراكة، أفضليات محددة للصادرات السورية. ومن الطبيعي أن منطقة التجارة الحرة، التي تتضمنها الشراكة ستنطبق على منتجات الصناعة التحويلية، والتي تشكل حوالي 3.8%من صادرات سورية إلى الاتحاد الأوربي.وبما أن الاتحاد يطبق رسوماً جمركية داخلية مرتفعة على استيراد النفط ومشتقاته، فإن المنفعة الممكنة وغير الأكيدة، التي سيحصل قسم من الصادرات السورية عليها لا توازي الضرر الناجم عن الاستيراد، الذي ستتعرض له الصناعات التحويلية السورية، كما أن تشكيل الأسعار في السوق العالمية، يخضع لقوى متباينة فيما بينها وبالتالي فإن الدول الصغيرة (ذات النصيب المتدني من الإنتاج العالمي للسلعة)، لا تستطيع التأثير في الأسعار، التي تكون مفروضة عليها، وبالتالي فإن أوضاع السوق العالمية، لا تكون في مصلحتها، وتحرير التجارة الخارجية بين سورية والاتحاد الأوربي، إذا لم يترافق بحركة رؤوس الأموال وقوة العمل في الاتجاهين سيشكل عبئاً على سورية.

4. التحدي الأمني:يأتي من التوتر الأمني الخارجي الذي يفرض على سوريا أعباء عسكرية كبيرة، حيث تنفق سورية حوالي 6% من دخلها القومي و30% من موازنتها العامة و5,5% من مجموع مستورداتها على التسلح**[15]**، وذلك بسبب استمرار احتلال إسرائيل لأراضيها ولأرض فلسطين، وبسبب امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن رفض الأخيرة التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد أضاف الاحتلال الأميركي للعراق منذ 2003 المزيد من التوتر الأمني في المنطقة. وسيبقى الاحتلال الإسرائيلي لأرض سورية ولأرض فلسطين، مصدر تهديد لأمن سوريا، وسيجبرها على استمرار إنفاقها العسكري المرتفع على حساب إنفاقها لغرض التنمية. كذلك سيعيق تدفق الاستثمار الخارجي إلى سوريا وسيحد من قدرتها المالية على تمويل مشاريعها وصناعاتها وسيعيق تمويل عمليتي الإصلاح والتنمية، خاصة مع قرب تدني مواردها النفطية كما أن التهديد الأمني الخارجي يشكل دائماً مصدر قوة

للجهات الداخلية غير الراغبة في الإصلاح. والمؤسف أن منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا قد اتصفت، بين جميع مناطق العالم، بدخول أدنى مستوى من الرساميل وبأدنى حصة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. فهي اجتذبت أقل من 2% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً. وهذا ما يؤكد صحة النظرية التي تنص على أن التحدي الأمني يشكل تحدياً هاماً للقطاع الصناعي السوري والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7) حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً خلال الفترة (1996– 2005)

العام	1996	1997	1998	1999	2000	2002	2003	2004	2005	المجموع
مجموع التدفقات	386100	481911	690905	1086750	1387953	71128	557969	710755	916277	7752222
مجموع الدول العربية	3582	7288	8740	2495	2629	8074	15682	21605	37650	115456
نسبة الدول العربية إلى العالم %	0.93	1.51	1.27	0.23	0.19	1.13	2.81	3.04	4.11	1.49

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .(2006)." مناخ الاستثمار في الدول العربية،" جدول رقم 16، ص 163.

الاستنتاجات والتوصيات:

نستنتج مما سبق أن القطاع الصناعي في سوريا يواجه تحديات داخلية وخارجية، تؤثر بشكل كبير على تطوره، لذلك لابد من وضع استراتيجية خاصة بتنمية هذا القطاع والعمل على تطوير وتشجيع الصناعات التصديرية، لأنها تشكل قارب النجاة الأساسي لاقتصادنا الوطني أمام شبح نضوب النفط والعمل على تطوير أساليب الإنتاج ومؤسسات هذا القطاع وخلق مناخ استثماري مستقر مناسب لتشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والعربي في تمويل المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ،والسعي إلى استيراد التكنولوجيا والتجهيزات المتقدمة وتوطينها وتعظيم الاستفادة منها في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية،وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات السورية. وتحسين الكفاءة الإنتاجية في قطاع الصناعي وتنمية الموارد البشرية لتكون مهيأة للمنافسة الشديدة التي قد تواجه تلك المنتجات في الأسواق العالمية والأسواق المحلية، وتوفير البنية التحتية الأساسية العصرية اللازمة واستمرار الاهتمام بالجانب الأمني وذلك كله بهدف إقامة صناعة قوية قادرة على المنافسة وتحقيق التنمية.

المراجع:

(1) شحادة، حسام، تحديات الاقتصاد السوري وثمن الإصلاح الباهظ، جريدة الطريق، العدد (29) تشرين الأول 2005،8،على الموقع الالكتروني http: //www.attareek.org/details.php?id=6&aid=625

(2) الاستنتاجات الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي في إطار مشوارات المادة الرابعة لعام 2006تا 16 /2007/5 على الموقع الإلكتروني:
http://www.syrianfinance.org/ara/news/2/2007/06/13/643.htm

(3) الزعيم، عصام. اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ،2004، 35.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر، جامعة الدول العربية، المحلق (3)،(4)،(5)،2005، 74
(5) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة. " تحليل الاقتصاد السوري الكلي"، بتاريخ 2005/1/25، 5.
(6)المعهد الدولي للدراسات التطبيقية. دراسة الطلب على القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية، رئاسة المملكة النرويجية، 2006، 5.
(7) البرزنجي، محمود خضر. إمكانات توطين الصناعة في إقليم كردستان العراق، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الاقتصاد،2008، 53.
(8) مصرف سوريا المركزي، النشرات الإحصائية الربعية، 2009، الجدول رقم (1)، 3.
(9) د.حيان، سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2007، 13.
(10) أبو دان، د. محمد.واقع الصناعة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2004، 6.
(11)حنوش، زكي. الصناعة العربية في مواجهة العولمة، مجلة شؤون عربية، ع99، 1999، 131.
(12) سكر، د. نبيل. ثلاثية السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري،ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق،2003، 17.
(13) WILLIAM,K.T.abb. *Globalization is an Issue, The Power of capital is th*e *issue.*Monthly review.U.S.A,VOL.49, no2.(June 1997), 20.
(14) اللحام، د. فؤاد.الصناعة السورية وتحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، 3.(15) سكر، د. نبيل. مستقبل الاقتصاد السوري بين الفرص والتهديدات. ورقة قدمت إلى المؤتمر المصرفي السوري الذي تم عقده في قصر المؤتمرات بدمشق، 2004، 2.
(16) سليمان،د. عدنان.الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000، 4.
(17) حبيب، د.مطانيوس. أوراق في الاقتصاد السوري، دمشق، دار الرضا للنشر، 2006، 234.
(18)تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2008، 23.